

دراسة تحليلية للمثلث: فقر - نمو اقتصادي - فروقات (P.C.I)

في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

الأستاذة : بختاش راضية

جامعة الجزائر ٣

ملخص:

دراسات الفقر في الجزائر تتميز بالقلة نسبيا، وبتبنيها لأهداف الألفية للتنمية بدأت الجزائر تهتم عبر سياستها الاقتصادية بتقليص معدلات الفقر، وهو ما سمح لها بأن تصنف ضمن الدول ذات تطور بشري متوسط. بالرغم من غياب عتبة رسمية للفقر وأمام عدة عتبات نقدية تراجع الفقر المطلق في الجزائر خلفا وراءه نسبة من السكان تعيش تحت الحد الأدنى للظروف المعيشية. هذه الفئة من المجتمع تعاني من سوء التغذية خصوصا لدى الأطفال؛ الأمية؛ عدم الربط بقنوات المياه الشروب؛ وحالة صحية هشة لهؤلاء السكان كما يدل عليه مؤشر الفقر البشري IPH، ومن هنا تبرز أهمية هذه الورقة البحثية في التحقق من قدرة النمو الإقتصادي الحالي على تقليص الفقر ببعديه النقدي والبشري، من جهة، ومدى استفادة كل الفئات المهنية من الزيادات في المداخل المتأتية من النمو الإقتصادي، من جهة أخرى؛ بالإضافة إلى الوقوف على وضعية الفروقات وقدرة الدولة على تقليصها عبر سياسة إعادة توزيع فعالة، باختصار العلاقة موضوع الدراسة هي علاقة ثلاثية (فقر - نمو - فروقات).

Résumé:

Les études de pauvreté en Algérie sont plutôt rares, mais, en adoptant les objectifs du Millénaire pour le développement OMD, l'Algérie s'est mise à s'intéresser, à travers sa politique économique, à faire baisser ces taux. Ce qui a permis de la classer à coté des pays à développement humain moyen. Malgré que nous soyons devant plusieurs seuils de pauvreté monétaire, à cause de l'absence d'un seuil de pauvreté officiel, la pauvreté monétaire en Algérie a reculé tout en laissant une partie de la population vivre en dessous d'un minimum de conditions humaines, telles que la malnutrition infantile, l'analphabétisme, le non raccordement à l'eau potable et l'état de santé précaire de sa population, réunis au sein de l'indice de pauvreté humaine IPH. D'où l'intérêt de ce papier qui tend à vérifier si la croissance économique actuelle a pu diminuer les deux aspects de la pauvreté ; alimentaire et humaine, et si elle a fait de même pour les inégalités, si elles existent, entre les différentes catégories socioprofessionnelles par le biais d'une politique redistributive fiable. En bref, c'est une relation tridimensionnelle qui fait l'objet de notre étude (Pauvreté-Croissance-Inégalité).

تمهيد:

في الماضي القريب كان الحوار الاقتصادي مرتكزا على طبيعة العلاقة بين الفروقات والنمو الاقتصادي ونذكر في هذا الشأن منحنى Kuznets (١٩٥٥)؛ والذي أثبت من خلاله وجود علاقة بين النمو الإقتصادي والفروقات انتقدت أساسا حديث من طرف أعمال Cogmean و Guérard (٢٠٠٢). غير أن تنامي الاهتمام بمحاربة الفقر منذ عقد قمة الألفية في نيويورك من سنة ٢٠٠٠، والتي أوصت بجعل مشكل

في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

الفقر جوهر سياسات التنمية للألفية القادمة. وهو ما أضاف بعدا جديدا للنقاش الدائر لتصبح العلاقة ثلاثية: فقر - نمو - فروقات، وأضحى الإشكال الأساسي كيف يمكن تسريع وتيرة تقليص الفقر؟

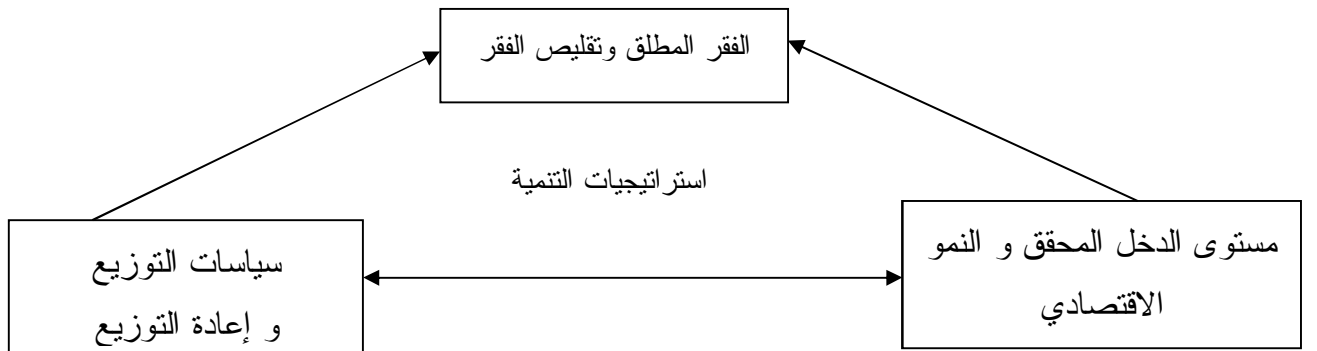
الجزائر، وبتبنيها لأهداف الألفية انضمت إلى هذه الإستراتيجية الدولية لتقليص الفقر، بيد أن الدراسات حول قياس الفقر في الجزائر هي نسبيا قليلة وهو ما يصعب من الوقوف على تشخيص وضعيتها، فأخر دراسة قام بها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالسكان والتنمية CENEAP تعود لسنة ٢٠٠٥، بعد تلك التي أجراها في ٢٠٠١ و ١٩٩٥، ضف إلى ذلك الضعف النسبي للبحوث الأكاديمية المتخصصة في هذا المجال. نحن ومن خلال هذه الورقة البحثية سنعمل على تشخيص هذه الظاهرة بعد قياسها استنادا إلى تحقيقات السكان المشار إليها أعلاه، محاولين ربطها بالنمو الاقتصادي المدعوم بالنفقة العامة في إطار البرامج الثلاثية والخماسية للإنعاش ودعم النمو الإقتصادي للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، لننتقل بعد ذلك إلى الوقوف على وضعية الفروقات في المداخل لدى العائلات الجزائرية واضعين نصب أعيننا الإجابة على الإشكالية التالية:

هل سمح النمو الاقتصادي في الجزائر بتحسين مداخل السكان والقضاء على الفقر وما هي وضعية الفروقات في الجزائر؟ وهل صاحبت سياسات النمو المدعومة بالنفقة العامة سياسات إعادة توزيع لصالح الفئات الأكثر فقرا في المجتمع الجزائري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)؟

□ - الإطار النظري للعلاقة فقر - نمو اقتصادي - فروقات:

يُظهر المثلث P.C.I العلاقة الموجودة بين متغيرة الفقر والنمو الاقتصادي والفروقات في المداخل بين أفراد المجتمع، هذه العلاقة يمكن إبرازها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم ١: المثلث فقر - نمو - فروقات



Source : [١٠ ; ٣٢٢]

يمكن قراءة المثلث وتوضيحه من خلال النقاط التالية:

• **الفقر** يقاس بالمؤشر العددي للفقر المطلق؛ بمعنى حصة السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر. هذه الأخيرة هي التي تفصل بين الفقراء وغير الفقراء الذين يتم تحديدهم على أساس مستوى رفاهية فردية معين. حيث يمكننا أن نعتمد في ذلك مقاربتين واحدة مطلقة وأخرى نسبية [١٨، ص ٩٥]، وخط الفقر المطلق يركز على احتساب حد أدنى من الإحتياجات الغذائية التي يجب إشباعها لدى الفرد، ويترجمها مستوى نقدي من النفقات الغذائية كفيل بتحقيقها يكون هو عتبة الفقر، ويقدر هذا الأخير على المستوى الدولي بـ ١

في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

دولار للفرد الواحد/في اليوم مع احتساب القوة الشرائية المكافئة للدولار [١، ص ٢]، وحاليا توجد طريقتين لتقدير خط الفقر المطلق:

- ١ - طريقة إشباع الحاجات الغذائية FEI: تقوم على تحديد سرعات حرارية ناتجة عن تحويل الغذاء إلى طاقة؛ وبعد ذلك تحديد مستوى الدخل الذي يضمن للفرد الحصول على هذا القدر من الطاقة؛
- ٢ - طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية CBN: تعتمد على تكوين سلة من السلع والخدمات التي يجب أن يمتلكها غير الفقراء، وهي لا تجمع الغذاء فقط بل الملابس كذلك والسكن، ومن ثم احتساب النفقات الدنيا والضرورية للحصول على هذه السلة.

هذا عن المقاربة المطلقة أما بخصوص المقاربة النسبية فيتعلق الأمر بتحديد نفقة متوسطة للفرد ونكون بذلك أمام عدة قيم محتملة لعتبة الفقر. وهو ما يقودنا إلى القول بأن الفقر هو عدم الحصول على مستوى معين لائق أو كافي في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد. وحاولت الدراسات تمثيل هذا المستوى في مفهوم نقدي كالدخل أو الثروة، وهو ما جعل الأمم المتحدة تقترح منذ ١٩٤٥ قياس عالمي لمستوى المعيشة يظم ٣ محاور أساسية؛ مستوى المعيشة، نمط المعيشة، معايير المعيشة، وفي ١٩٦١ تقرير جديد للأمم المتحدة حدد ٩ مجالات أساسية للمحاور السابقة وهي: الصحة، الإستهلاك الغذائي، العمل وظروفه، السكن، التعليم، الضمان الاجتماعي، اللباس، الترفيه والحريات الفردية. وعرفت على هذا الأساس الفقراء على أنهم الأفراد الذين مداخيلهم النقدية، مستوى ثروتهم المادية وظروف حياتهم أقل من المستوى المتوسط السائد في المجتمع الذي يعيشون فيه [١٢، ص ٢١]؛

- الفروقات يمكن قياسها من خلال الانحرافات في الدخل النسبي بين مجموع السكان، بمعنى الاختلافات في الدخل المحصل بعد تعديل المعطيات مقارنة بمتوسط السكان. ويتم في ذلك استخدام طرق إحصائية مختلفة.

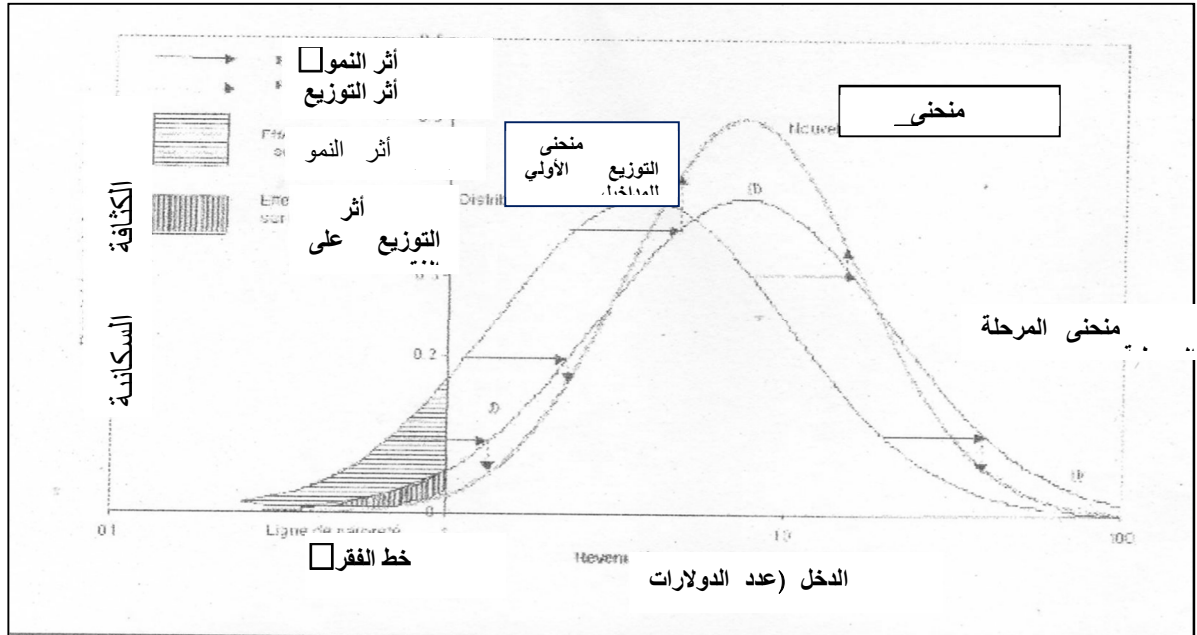
على ضوء ما تقدم، فإن تقليص الفقر المطلق كما هو موضح في مثلث P.C.I يرتبط بعاملين؛ ارتفاع متوسط الدخل الفردي للسكان الناشئ عن النمو الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى، عبر سياسات إعادة توزيع مختلفة تكون لصالح الفقراء عند نفس مستوى الدخل المتوسط المتحقق بفضل النمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار نجد أن كلا من (Bourguignon ٢٠٠٣)؛ (Ravallion ٢٠٠١، ٢٠٠٣) Dollar et Kraay (٢٠٠١) طوروا طريقة تسمح بتحليل تطور مؤشر الفقر إلى أثر نمو **effet croissance** ونقص به كل ارتفاع في الدخل المتوسط لمجموع السكان بتوزيع ثابت للمداخيل يساهم في تقليص الفقر (سياسة نمو مصحوبة بسياسة إعادة توزيع)، وأثر فروقات **effet inégalités** يعني تقليص كل الفروقات عبر سياسة إعادة التوزيع بدخل متوسط ثابت يساهم في تقليص الفقر [١٠، ص ٣١] وهو ما يوضحه المنحنى أسفله (أنظر المنحنى رقم ١):

هذا الشكل يمثل دالة كثافة توزيع الدخل، وهي دالة تبرز توزيع الأفراد عند مستويات دخل مختلفة (دالة التوزيع الأولي للمداخيل)، والتي من خلال ملاحظة الشكل يتبين لنا أن نسبة معتبرة من السكان تقع

في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

مداخلهم تحت عتبة الفقر (١ دولار/يوميا/ للفرد الواحد)، والتي يشير إليها المحور العمودي في المنحنى ١، ذلك أن هذا التوزيع يقوم به السوق دون تدخل الدولة. عملية الانتقال من التوزيع الأولي إلى التوزيع الثانوي (منحنى إعادة التوزيع) الذي هو منوط بالدولة يتم عبر المرور بمرحلة وسيطية (أنظر منحنى المرحلة الوسيطة في المنحنى ١) أي مسح أفقي لدالة الكثافة الابتدائية، وهو ما من شأنه إبراز الزيادة في مداخل السكان التي تحققت بفضل النمو الإقتصادي دون تعديل في المداخل النسبية (لا توجد هنا سياسات لإعادة التوزيع)، وهو ما يمكننا من استخراج أثر النمو الصافي من الفرق بين المنحنيين قبل عتبة الفقر، أي عدد الأفراد الذي غادروا عالم الفقر بفضل النمو الاقتصادي الذي حمل معه زيادة في مداخلهم بما يفوق عتبة الفقر المحددة (١ دولار/يوميا/ للفرد الواحد). وبعد ذلك وكمرحلة ثانية الانتقال من المرحلة الوسيطة إلى دالة التوزيع الثانوي، وهو ما يتم على أساس متوسط الدخل السابق أي بعد النمو الاقتصادي المحقق مع تطبيق سياسات لإعادة توزيع المداخل عبر فرض ضرائب على المداخل المرتفعة ومنح تلك المنخفضة تحويلات، وهو ما سيعدل من توزيع المداخل النسبية، فيظهر بذلك الأثر الصافي لإعادة التوزيع؛ أي الفرق بين منحنى المرحلة الوسيطة والتوزيع الثانوي، ويمس مجموع الأفراد الذين لم يعودوا فقراء ليس بفضل النمو ولكن بفضل تدخل الدولة عبر سياسات إعادة توزيع المداخل لصالحهم.

المنحنى رقم ١: أثر النمو الاقتصادي و عملية إعادة التوزيع على الفقر



Source : [١٠] ;

التحليل السابق لم تتفق معه من النماذج تعتبر بوجود علاقة سلبية بينهما كما يلي [١٦، ص ١١٠]:

١- النوع الأول: فروقات- نمو اقتصادي: علاقة موجبة: بمعنى أن الفروقات تغذي النمو على أساس وجود علاقة موجبة بين معدل الإدخار الوطني ومعدل النمو وأن الأغنياء ميلهم للإدخار يكون أكبر؛ فوجود فروقات في المداخل لصالح الأغنياء وعلى حساب الفقراء يكون في صالح النمو. كما أن تركيز الثروة لدى

في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

هذه الفئة من المجتمع يعد ضروريا لأنهم هم الذين يبادرون إلى نشاطات صناعية جديدة ومن ثم ترقية الابتكار التكنولوجي مصدر التطور التقني الذي أجمعت نظريات النمو التقليدية منها والحديثة على أنه مصدر رئيسي للنمو الإقتصادي [١٧، ص ٢٠١]. كما أن توزيع مداخيل متميزة على العمال وفقا لأدائهم يشجع الحافزية ويعظم الإنتاج ومن ثم النمو الإقتصادي على الرغم من الفروقات؛

٢- النوع الثاني: فروقات-نمو اقتصادي: علاقة سالبة: تعتبر هذه النماذج أن تركيز المداخيل لدى فئة صغيرة من السكان يخلق حالة من السخط العام ويساعد على ظهور نشاطات غير رسمية، كما يكون مصدر لعدم الإستقرار السياسي. فالمجتمعات المنقسمة داخليا ليس بإمكانها تطبيق برامج إصلاحية ترفع من احتمالات نموها، ويقع المجتمع في مصيدة الفقر وتتلاشى الطبقات الوسطى من المجتمع، وتتراكم نسبة قليلة من رأس المال الإجتماعي، حيث تنشأ فئة من الأغنياء الأكثر تكويننا وفقراء بدون تكوين ويؤثر الفقر من جيل لآخر مع إقصاء إجتماعي ينتهي بأثر سلبي على النمو الإقتصادي في الأجل الطويل. أما في ظل أنظمة سياسية ديمقراطية فمع توزيع غير عادل للمداخيل يرتفع الطلب الشعبي على إعادة التوزيع، وبما أن الناخب الوسيط في المجتمع ينتمي إلى فئة الفقراء تضطر الطبقة السياسية لتبني نظام ضريبي تصاعدي تنقلص معه معدلات الإدخار وكذا الإستثمار والتراكم أي النمو الإقتصادي في الأجل الطويل.

خلاصة للإطار النظري للعلاقة محل دراستنا نصل إلى أن النمو هو شرط ضروري لمحاربة الفقر لكونه يرفع من مستوى معيشة كل الأفراد، ولكنه غير كافي لتقليص الفروقات ومن هنا تبرز أهمية سياسات إعادة التوزيع في تحقيق ذلك، على أن قدرا طبيعيا من الفروقات يبقى مطلوبا لأنه يضمن استمرارية التراكم والنمو ويجنب المجتمع ضغوطات إعادة التوزيع التي قد ترهن الإستقرار الإجتماعي والنمو خصوصا في حالة البلدان النامية حديثة العهد بالمسار الديمقراطي.

□ □ - إسقاط العلاقة النظرية P.C.I على حالة الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠):

سيتم هذا الإسقاط من خلال تقدير وضعية الفقر لدى العائلات الجزائرية بالإعتماد على التحقيقات المتوفرة والتي تعود لسنة ٢٠٠٥ وذلك وفقا لمقاربتى الدخل والإستهلاك. ومن ثم ننتقل إلى قياس العلاقة بين الفقر والنمو، لنقف أخيرا على وضعية الفروقات لدى العائلات الجزائرية مع الإشارة إلى السياسات العمومية المتخذة في هذا الصدد.

□ □ - ١ العائلات الجزائرية بين الفقر الغذائي والفقر البشري:

سنعتمد لإبراز ذلك على إجراء مقارنة بين عتبة الفقر الغذائي المعتمدة في تحقيق مستوى المعيشة لسنة ١٩٩٥ (LSMS ١٩٩٥) وذلك الذي يخص سنة ٢٠٠٥، هذه المقارنة يعرضها الجدول رقم ١:

الجدول رقم ١: تطور معدل الفقر في الجزائر باعتماد عتبة الفقر LSMS ١٩٩٥ و LSMS ٢٠٠٥

عتبة الفقر (LSMS ١٩٩٥)						عتبة الفقر (LSMS ٢٠٠٥):
عتبة ٥٠% من المستوى الوسيط لنفقات العائلات أي ١٣١٠٧٤ دج/ سنويا أي ما يعادل \$٤,٩٦ /يوميا						
قيمة العتبة	عتبة الفقر الغذائي	عتبة الفقر الدنيا	عتبة الفقر العليا	عتبة الفقر	عتبة	عتبة الفقر
١٠٩٤٠ دج/سنويا ما يعادل \$١,٠٧ /يوميا	١٤٨٢٠ دج/سنويا ما يعادل \$١,٤٥ /يوميا	١٨١٩٠ دج/سنويا ما يعادل \$١,٦٧ /يوميا	١٨١٩٠ دج/سنويا ما يعادل \$١,٦٧ /يوميا	الفقر	الفقر	العليا
٥,٧%	١٤,١%	٢٢,٦%	٩,٣%	١١,١%	٢٢,٢%	
معدل الفقر						

Source: I. A. n ٩١ et ١٩٠ n

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه يتضح لنا بأن الجزائر لا تمتلك عتبة فقر معتمدة رسمياً، فتحقيق مستوى المعيشة لسنة ١٩٩٥ اعتمد على عتبة فقر غذائي، أي قيمة سلة من السلع التي تشبع حد أدنى من الحاجات الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى استهلاك غير غذائي أساسي. خلصت هذه الدراسة إلى أن نسبة الفقراء في المناطق الحضرية قدرت بـ ٩%، حوالي ٧٠% من الفقراء يعيشون في الأرياف، وفي ١٩٩٥ نجد أن ١٩% من سكان الأرياف يعيشون تحت عتبة الفقر. ومهما كانت عتبة الفقر المتبناة ارتفع عدد الفقراء بين ١٩٨٨ و ١٩٩٥ وبنسبة أعلى في الأرياف، فالفقر يمس مرتين أكثر سكان الأرياف مقارنة بسكان المدن، وبصفة أكثر عندما يكون المسؤول عن العائلة امرأة أو شخص بدون تكوين [١١، ص ١٠٩]. باعتماد عتبة فقر ١ \$ يومياً للفرد الواحد انتقل معدل الفقر من ١,٩% في ١٩٨٨ إلى ٠,٨% في ٢٠٠٠، أما عند احتساب عتبة الفقر الغذائي والمقدرة بـ ١,٥ \$ يومياً/للفرد الواحد انتقل معدل الفقر من ٣,٦% في ١٩٨٨ إلى ٥,٧% في ١٩٩٥، ومن ثم ٣,١% في سنة ٢٠٠٠، ليسقط إلى ١,٦% في ٢٠٠٤ [١٩، ص ١٢٣]، وذلك بسبب تدهور مستوى المعيشة الناتج عن حالة الأزمة الاقتصادية ومعدلات النمو السالبة التي عرفت الجزائر منذ الأزمة النفطية لسنة ١٩٨٦. ضف إليها تبني الجزائر للإصلاحات الواردة في برامج التعديل الهيكلي (١٩٩٤-١٩٩٨) وما نتج عنها من تحرير للأسعار وأسعار الصرف مع تجميد للأجور من جهة وحل المؤسسات العمومية وتسريح العمال من جهة أخرى، وقد خلصت الدراسة (١٩٩٥) إلى أن ٩١,٠٥% من العائلات لم يعد لديهم حساب إداري؛ ٦٦,٦٧% من أرباب العائلات يستدينون لمواجهة نفقاتهم الجارية؛ كما أن أكثر من ٥٠% من العائلات قلصوا من استهلاكهم للبروتينات الحيوانية، السكريات والدهن، الخضار والفواكه، وأحلت مكانها منتجات أخرى كالبقول الجافة والحبوب [٨، ص ٩].

في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

في دراسة لقياس الفقر لسنة ٢٠٠٥ أصدرها **CENEAP** تبرز زيادة في الفقر الغذائي (باعتداد عتبة أكبر)، انخفاض في العتبة الدنيا إلى ١١,١٪، وثبات في العتبة العليا، عموما تراجع الفقر من ١٢,١٪ في ١٩٩٥ إلى ٥,٧٪ في ٢٠٠٥.

نظرا للنقائص المرتبطة بالتصريح بالدخل الفعلي للعائلات وانتشار سوق غير رسمي توفر مداخل موازية لبعض العائلات، وجهت عدة انتقادات لمقاربات قياس الفقر المرتكزة على الدخل كقياس لمستوى الرفاهية. وفي هذا الصدد نجد جامعة الأمم المتحدة توصي باستخدام استهلاك العائلات كمؤشر أكثر فعالية للتعبير عن مستوى المعيشة، فالدخل أقل استقرارا من الإستهلاك ومسألة إمكانية الحصول وكذا وفرة السلع والخدمات تحد من مدلول الدخل في قياس المعيشة، وهو خيار تبناه تحقيق السكان (LSMS ٢٠٠٥) والذي استعمل المعامل الميزاني الغذائي الذي يعكس الحصة من ميزانية العائلات المخصصة للغذاء؛ والذي بقدر ما تكون مرتفعة بقدر ما لا يستطيع الفرد تخصيص حصص أخرى من دخله للصحة، التربية، التكوين والترفيه... الخ، فتخلص من الفقر الغذائي ولكن ليس الفقر البشري. هذا المعامل انتقل في الجزائر من ٥٢,٥٪ في ١٩٨٨ إلى ٥٨,٥٪ في ١٩٩٥، لينخفض إلى ٥٢٪ في ٢٠٠٥، فلقد كان دائما أكبر من ٥٠٪ في الجزائر، وعلى مدى أكثر من ٤٠ سنة منذ الإستقلال تناقص ب ٦ نقاط فقط [٢٠]، وهو ما يعني أننا منذ الاستقلال قضينا على الفقر الغذائي ولكن ليس الفقر البشري.

كما خلصت الدراسة (LSMS ٢٠٠٥) إلى جملة من النتائج نلخصها في النقاط التالية [٩، ص ٥٦]:

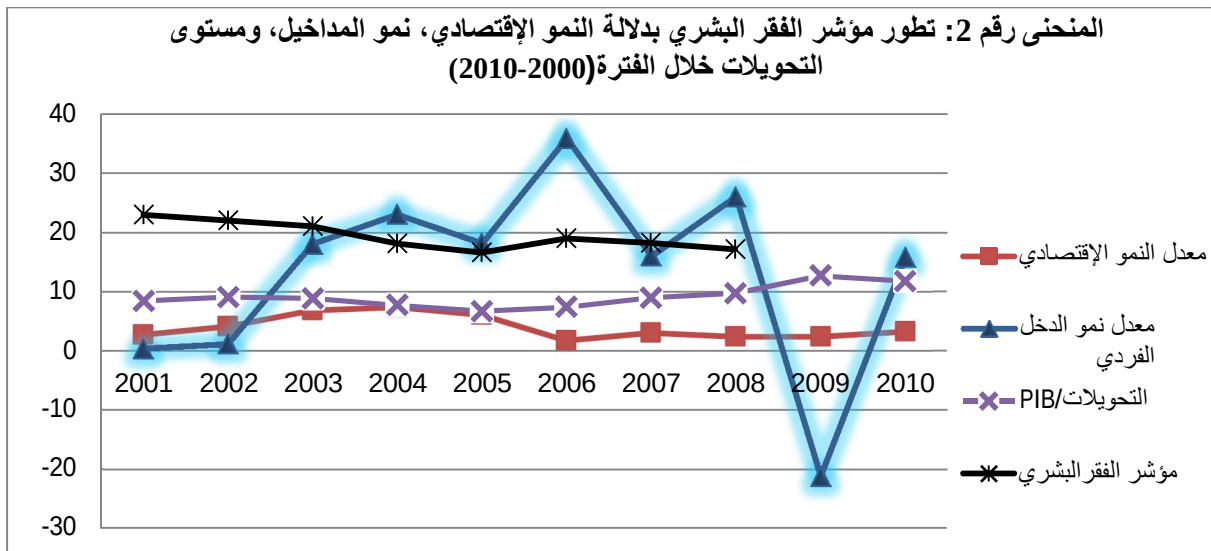
- انخفاض المعامل الغذائي في ميزانية العائلات فنجد أن ٤١٪ من النفقات تخص سلع غير غذائية مع أولوية للسكن بـ ٢٣,٦٪ من النفقات؛ النقل ١٦,٤٥٪، الصحة ١٥,٩٪، مع تسجيل انخفاض في نسبة اللحوم والأسماك والفواكه ضمن النفقات الغذائية لهذه العائلات؛
- قياس جودة التغذية باستخدام مؤشر الكتلة الجسمية **IMC** سمح بملاحظة أن ٥,١٪ من العائلات الجزائرية في حالة نقص في الوزن، ٣٨,١٪ في حالة فائض في الوزن، ١٠٪ في حالة سمنة خصوصا عند الإناث؛
- معدل الوفيات لدى الأطفال تم تقسيمه على ٥ مقارنة بالمعدل المسجل في سنوات الستينات، وتبقى الوفيات أثناء الولادة مشكل الصحة العمومية الأكثر انتشارا إذ يبقى المعدل مرتفع ١٠٠/٧٥,٥ ألف حالة في ١٩٩٥ مقابل ١٠٠/٣٧ ألف حالة في ٢٠٠٤ [٦، ص ٤٦]؛
- انخفاض حالات الوفيات لدى الأمهات عند الولادة من ٢١٥ حالة لكل ١٠٠ ألف ولادة في ١٩٩٢ إلى ٩٦ حالة في ٢٠٠٥، بالإضافة إلى معدل تغطية مخططات المباشرة بين الولادات يمس ٦٢٪ من المجتمع؛
- ارتفاع معدل التمدد للأطفال من ٦-١٤ سنة إلى نسبة ٩٤,١٪، مع انتشار التسرب المدرسي؛
- ارتفاع نسب التوصيل بشبكات الماء والتطهير والكهرباء ونسبة أقل بالنسبة لغاز المنازل.

في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

نصل إلى ما مفاده من هذا التحليل أن مستويات الفقر النقدي إلى جانب الفقر البشري ولكن بصفة أقل تقلصت في الجزائر وتحسنت مستويات المعيشة للسكان نسبيا خلال العشرية ١٩٩٥-٢٠٠٥، وهذا بالرغم من أن عتبة الفقر المعتمدة في ٢٠٠٥ أكبر بـ ٤ مرات من تلك المعتمدة في تحقيق السكان لسنة ١٩٩٥. فماهي أسباب هذا التراجع النسبي، هل تحقق ذلك بفضل النمو الاقتصادي وتحسن مداخيل الأفراد أم بفضل سياسة حكومية مرتكزة على التحويلات؟

□□-٢: دور النمو الإقتصادي في تقليص الفقر في الجزائر:

يمكن عرض هذا الأثر من خلال المنحنى أدناه (المنحنى رقم ٢). حيث نسجل التلازم الحاصل بين مؤشر الفقر البشري IPH ومستوى التحويلات نسبة إلى PIB، أي أن تقليص الفقر البشري مرتبط بحجم التحويلات التي تسخرها الدولة عبر النفقة العامة من ميزانيتها. وبفضل الأظرفة المالية المعتبرة المسطرة تحت بند تحسين ظروف معيشة السكان ومحاربة الفقر في إطار برامج الإنعاش (٢٠٠٠-٢٠٠٤) وكذا برامج دعم الإنعاش (٢٠٠٥-٢٠٠٩).



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: - معطيات الديوان الوطني للإحصائيات و [p ; ٧]

تحت تأثير ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع التحويلات على حد سواء، ارتفع نصيب الفرد من المياه الشروب من ١٢٣ لتر في ١٩٩٩ إلى ١٦٠ لتر في ٢٠٠٧ [٤]، ارتفع الأجر الوطني المضمون SNMG من ٨٠٠٠ دج في ٢٠٠١ إلى ١٥٠٠٠ دج [١٥] في ٢٠١٠، زيادة استهلاك العائلات مقاسا بالكميات بوتيرة مرتفعة منذ ٢٠٠٥ بوتيرة سنوية متوسطة ٤% سنويا وهي وتيرة أكبر من وتيرة النمو الإقتصادي (٢,٩٣% كمتوسط خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٠)). وبالمقابل نلاحظ أن منحنى الفقر يقع غالبية فترة الدراسة (منذ ٢٠٠٣) تحت منحنى نمو الدخل الفردي ولا يتغير بتغيره، وهو ما يجعلنا نستخلص أن تحسن مداخيل الأفراد المتأتي من النمو الاقتصادي ليس له تأثير يذكر على مؤشر الفقر البشري، أي أن التحسن الكبير في نمو الدخل الفردي الوطني المسجل منذ بداية الألفية باستثناء ٢٠٠٩ لم يكن له أثر يذكر

في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

على تقليص حصة الأطفال الجزائريين الذين يعانون من نقص في التغذية، أو تقليص الأمية عبر تسهيل الحصول على خدمة التربية والتكوين لدى هؤلاء، لم يستطع هذا التحسن في المداخل كذلك أن يحسن المستوى الصحي للأفراد و أن يسمح لهم بالحصول على قنوات رسمية للماء الشروب. وهي ملاحظة جد مقلقة كون أن هذا يعني أن ثمار النمو الإقتصادي الذي نتج عنه نمو المداخل ليست متاحة أمام الجميع بطريقة عادلة؛ أي وجود فروقات معتبرة في المداخل تجعل من تحسن المداخل لا يمس كل الفئات السوسيو مهنية بطريقة عادلة هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن تقليص الفقر البشري مرتبط بالنفقة العامة أي أنه ذو طابع مؤقت لأن هذه الأخيرة من مصدر ريعي، وهو ما يقودنا إلى القول أن المعالجة الاجتماعية لمشكل الفقر تحدث آثار آنية ولا تنسم بالديمومة كما تضغط على خزانة الدولة. فما هي السياسات التي اتخذتها الدولة في هذا الصدد؟

□ □ - ٤ السياسات العمومية المعتمدة للحد من الفقر في الجزائر:

بتبنيها لأهداف الألفية التي ركزت على قيم الحرية، المساواة والتضامن، عبر تكثيف الجهود فيما يخص الفقر والجوع، ترقية المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة، تقليص الوفايات عند الأطفال، ضمان محيط سليم... الخ، بادرت السلطات العمومية باتخاذ جملة من الإجراءات قصد الحد من الفقر توجزها النقاط التالية:

١- **الرفع من التحويلات الاجتماعية للدولة:** والتي نمت بـ ٣,٩% في سنة ٢٠٠٠، ٢٠% في ٢٠٠٣، ٢٩,١٢% في ٢٠٠٨، و ١١,٤٤% في ٢٠١٠ واستهدفت أساسا: منح التمدرس، المنح العائلية، منحة التضامن التي وصلت إلى ٣٠٠٠ دج شهريا، تنظيم النقل المدرسي في البلديات النائية، الرفع من عدد المطاعم المدرسية... الخ. وهو ما كان له الأثر الإيجابي في ارتفاع معدل التمدرس ليصل إلى ٩٨% في ٢٠٠٩ وبالتالي تراجع معدلات الأمية، لتصنف الجزائر ضمن مصاف الدول المتقدمة في هذا الإطار [١٣]. بالإضافة إلى إنشاء مطاعم الرحمة، إيواء واستقبال الأطفال بدون مأوى، المساهمة في امتصاص السكنات الهشة، المساعدة على الحصول على السكن بكل صيغته من خلال إنشاء الصندوق الوطني للسكن، فقد عرفت الميزانية الاجتماعية للدولة زيادة سنوية بما متوسطه ١٦% منذ سنة ٢٠٠٠ [٥، ص ٣٦]، وبذلك انتقل نصيب الفرد من التحويلات شهريا من ٨٤٣ دج أي ما يعادل ١٤% من SNMG في سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٦٥٤ دج شهريا في ٢٠٠٨، أي ما يعادل ٢٢% من SNMG [٧، ص ٣٣]؛

٢- **التصالح مع النمو و تقليص البطالة:** بمعدلات نمو مدعمة بالنفقة العامة في الهياكل القاعدية تحديدا، تم استعادة معدلات النمو لتصل إل ٦,٨% في ٢٠٠٣ وتراجع منذ ٢٠٠٦ تحت تأثير الركود الذي يشهده القطاع الطاقوي، تم تقليص معدلات البطالة من ٢٩,٥% في بداية الألفية إلى ١٠% في ٢٠١٠. حيث تم اتخاذ عدة إجراءات منها، إنشاء صندوق وطني لدعم تشغيل الشباب، المساعدة على خلق المؤسسات والنشاطات المصغرة، على أساس أن خلق مناصب شغل توفر مداخل للأفراد تسمح بإخراجهم من دائرة الفقر، على أن أغلبها ذات طابع مؤقت وهو ما يعرف بالوظائف الإنتظارية les emplois d'attentes؛

٣- **تحسين التوصيل بشبكات المياه، الغاز والكهرباء:** بغرض تحسين ظروف معيشية أحسن، تم العمل على الرفع من نسبة التوصيل بالماء الشروب إلى ٩٥% في ٢٠٠٨، ٩٦% بالنسبة للكهرباء و ٣٤% بالنسبة لغاز المدينة و ٧٥% فيما يخص شبكات التطهير؛

في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

٤- **تطوير الفلاحة وعالم الريف:** على أساس أن الفقر أكثر انتشارا في أوساط الأرياف، تم إطلاق عدة برامج تنموية للتنمية الفلاحية والريفية، فبسبب ضعف مداخيل الفلاحين وارتباطها بالظروف المناخية وتحديد معدلات التساقط، تهدف هذه البرامج إلى تزويد الفلاحين برأس مال عقاري ووسائل مادية ومالية ترفع من إنتاجيتهم ومن ثم مداخيلهم. وفي هذا الإطار يمكن أن نذكر منح قروض بدون فوائد لهؤلاء الفلاحين (قرض RFIG)، إطلاق مشاريع جوارية لتطوير الأرياف PPDR تساهم فيها البلدية وتحاول من خلال توفير مداخيل الفلاحين وعائلاتهم عبر مشاريع تعالج مشاكل محلية كالتصحر وحماية الثروات المحلية، تطوير زراعات محلية... الخ، بالإضافة إلى إطلاق برنامج Syrpalac الذي يهدف إلى حماية المداخيل الفلاحية بتعديل السوق في حالات فائض الإنتاج. إنشاء صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية، الإعفاء من TVA على المدخلات الفلاحية، تكثيف المكننة الفلاحية لرفع الإنتاجية وتحسين مداخيل هذه الفئة عبر القرض الإيجاري؛ وأيضا إنشاء أقطاب مندمجة في مناطق متخصصة في زراعات معينة بهدف إخراجهم من دائرة الفقر، خلق مناصب عمل وتحقيق الأمن الغذائي [١٤]؛

٥- **الرفع من الأجر الوطني الأدنى المضمون SNMG:** هو أجر مدير لأن كل أجور العمال تحسب على أساسه، هذا الأخير تمت مراجعته ٤ مرات خلال فترة الدراسة، ضف إليها المراجعة السنوية لمنح التقاعد في شهر ماي تحسينا للقدرة الشرائية لهذه الفئة، فأدنى منحة تقاعد تحسب على أساس ٧٥% من SNMG، ومنح المجاهدين تقدر على أساس ٢,٥ مرة SNMG [٣]، كما يمكن الحديث عن الزيادات المعتبرة في الأجور التي حدثت في ٢٠٠٦ و ٢٠١٠.

بالإضافة إلى هذه الإجراءات يمكن الحديث عن امتيازات جبائية وتسهيلات استثمارية للمستثمرين الخواص والأجانب، بهدف تسهيل إنشاء مؤسسات صغيرة محلية تراعي خصوصيات المنطقة الموجودة فيها وتخلق مناصب عمل للسكان المحليين، فوحده الاستثمار والمقاولة والنمو من يضمن إخراج السكان المحليين من بوتقة الفقر المطلق و تحسين ظروف معيشتهم لإخراجهم من الفقر البشري.

فرضية وجود فروقات في المداخيل تجعل من ثمار زيادة الدخل الفردي لا تمارس تأثيرا على تقليص الفقر البشري وإن كانت تقلص من الفقر النقدي؛ سنعمل على تأكيدها أو نفيها من خلال دراسة وضعية الفروقات في المداخيل لدى العائلات الجزائرية.

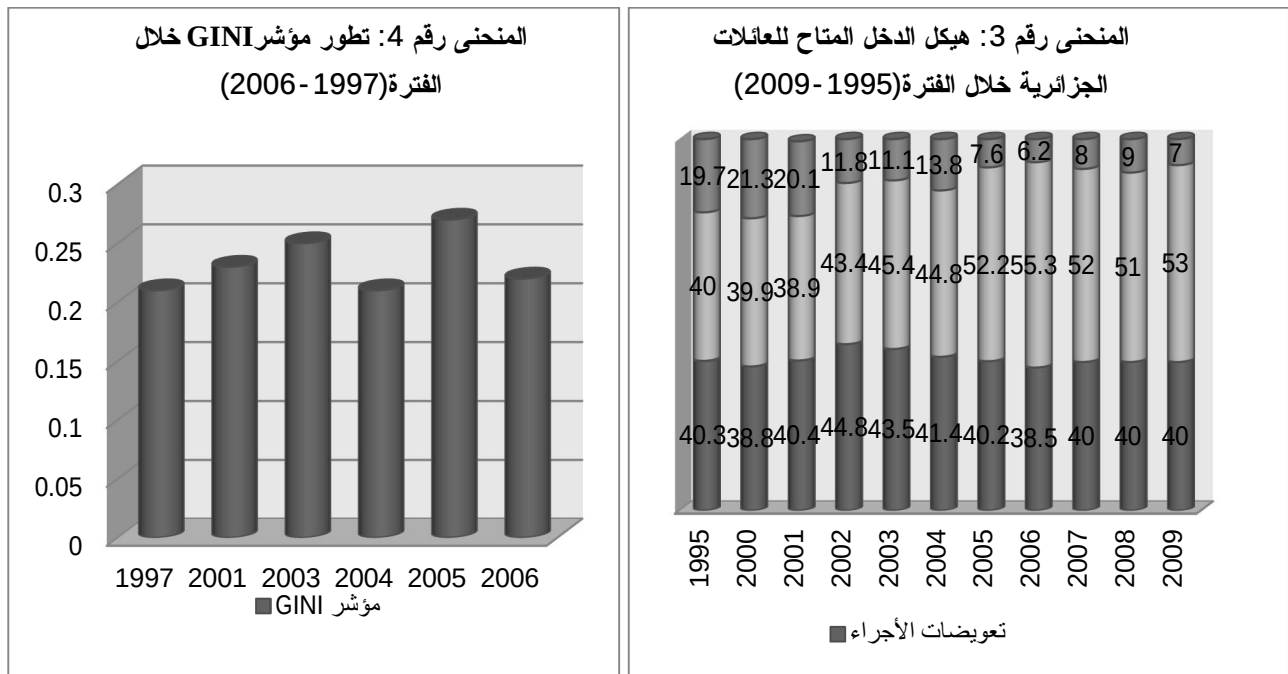
□ □ ٣- وضعية الفروقات في المداخيل لدى العائلات الجزائرية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠):

وضعية الفروقات في الجزائر يمكن أن يعرضها كذلك بوضوح تطور مؤشر GINI وهو مؤشر عام للفروقات في المداخيل لتقييم توزيع المداخيل بين مختلف طبقات المجتمع مقارنة بوضعية نظرية لمساواة تامة، فكلما كانت قيمة هذا المؤشر تقترب من الصفر بقدر ما تقترب من المساواة، أي أن الفروقات بين مداخيل الأفراد ضعيفة (تقريبا كل الأفراد لديهم نفس المستوى من المداخيل). وعلى العكس من ذلك، كلما اقترب هذا المؤشر من الواحد كلما اقتربنا في هذا الاقتصاد من حالة اللامساواة الكلية (مجموعة من الأفراد يحتكرون كل المداخيل)؛ بالإضافة إلى عرض هيكل الدخل الخام للعائلات والحصص التي تحتلها الأجور مقارنة بمداخيل

في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

المقاولين الفرديين، بالإضافة إلى التحويلات الممنوحة لهذا العون الاقتصادي كأداة لإعادة التوزيع وهو ما سيمكننا من التعرف عما إذا كانت هناك فروقات أم لا في توزيع المداخل، كما سنقيس جهود الدولة في تقليصا عبر سياسات إعادة التوزيع وأساسا التحويلات. المقاربتان سنعرضهما في المنحنيين ٣ و ٤:

من خلال ملاحظة المنحنى رقم ٣ أدناه يتضح لنا بأن هناك استقرار في هيكل الدخل المتاح بالنسبة لفئة الأجراء وتركز في هذا الدخل لصالح فئة المقاولين الأحرار بالرغم من أن عددهم يتراوح بين ٣٠-٣٢% من العمالة الكلية (أجراء+مقاولين) ما بين ٢٠٠٨-٢٠١٠، وهو ما يبين أن نسبة معتبرة من ثروة العائلات تتركز لدى فئة لا تشكل سوى ثلث العمالة، كما أن طبيعة نشاط هؤلاء المقاولين والتي تنحصر في أنشطة تجارية ونشاطات الإستيراد تحديدا بعيدة كل البعد عن الإستثمار الإنتاجي الذي يسمح بدوره بالرفع من معدلات التراكم الضرورية للنمو الاقتصادي وامتصاص البطالة من جديد. فـ ١٩,٣% من هؤلاء المقاولين ليس لديهم أي تكوين، و فقط ٥,٧% منهم لديهم مستوى عالي، وينتشر وناكث في الصناعة على أن ٢٣,٦% من مدراء الصناعة لديهم مستوى ابتدائي [٢٠]، وهو ما يعبر عنه مؤشر الفروقات GINI الذي يبرزه المنحنى رقم ٤، والذي تراوح بين ٠,٢١ كقيمة دنيا، و ٠,٢٧ كقيمة قصوى على طول الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٦) مع تسجيل اتجاه طفيف نحو الإنخفاض ولكنه غير منتظم. وهو ما يبرز أن الفروقات لم تنقلص بصفة كافية مؤكدا بذلك هيكل الدخل المتاح المقابل له.



Source: ONS, Série T.E.E (٢٠٠٠-٢٠٠٩), N°٥٧٠, et [٥ ; p ٣١]

بسبب محدودية الدخل كمقياس لمستوى المعيشة ومن ثم الفروقات سننتقل إلى مقارنة الإستهلاك عبر عرض نفقات العائلات الجزائرية معبر عنها بالخميسات، حيث أن الخميس الأول يعبر عن ٢٠% من العائلات

في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

الأكثر فقرا، الخميس الثاني، الثالث والرابع يعبرون عن الطبقة المتوسطة من العائلات الجزائرية، في حين أن الخميس الخامس يعبر عن ٢٠% من العائلات الأكثر غنى، وذلك قصد تأكيد هذه الفروقات في المداخل إذا ما تباعدت الحصص الاستهلاكية بين الخميس الأول والخامس. هذا التوزيع سنعرضه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم ٢: نفقات العائلات الجزائرية معبر عنها بالخميسات خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠٠٥)

٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٨٨	
٠,٠٧٣	٠,٠٧٨	٠,٠٦٨	٠,٠٦٥	الخميس الأول (٢٠% من العائلات الأكثر فقرا)
٠,١٢٢	٠,١١٧	٠,١٠٩	٠,١٠٨	٤
٠,١٦٣	٠,١٥٩	٠,١٤٩	٠,١٤٨	٦
٠,٢٢١	٠,٢١٦	٠,٢٠٧	٠,٢٠٥	١
٠,٤٢١	٠,٤٣٢	٠,٤٦	٠,٤٦٨	٩
				٩

Source: [٩] . n ٥٦١

قراءة الجدول تمكنا من ملاحظة أن ٤٢,١% من نفقات العائلات الجزائرية تتركز لدى ٢٠% من العائلات الأكثر غنى في ٢٠٠٥ بعد أن كانت ٤٦,٨٩% في ١٩٨٨، وأن فقط ٧,٣% من النفقات تخص العائلات الفقيرة. كما أن هيكل توزيع هذه النفقات بين الطبقة الفقيرة، الطبقات المتوسطة لم يتغير على مدار ما يقارب العشرين من الزمن، على الرغم من تناقص طفيف في قيمة الخميس الخامس لصالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة غير أن الهيكل المعروض أعلاه لا يزال يعرض بوضوح حجم كبير من الفروقات في المستوى المعيشي على أساس تركيز كبير للإستهلاك لدى العائلات الأكثر غنى.

خلاصة:

سواء وفقا لمقاربة الدخل أو مقاربة الإستهلاك لدى العائلات الجزائرية تبين وجود مستوى معتبر من الفروقات يجعل من النمو الإقتصادي وما يترتب عنه من تحسن مداخل السكان لا يستفيد منه الجميع بطريقة عادلة. وأن تراجع الفقر النقدي الناتج عن تحسن المداخل في الجزائر منذ بداية الألفية لم يغن عن استمرار الفقر البشري الذي لا يزال يمس ما يقارب ٢٠% من المجتمع. هذا الأخير تعمل الدولة على تقليصه عبر النفقة العامة المستقاة من مصادر غير متجددة. فكل ارتفاع في الأجور والتحويلات تهيه الدولة عند تحسن مداخل النفط لهؤلاء الفقراء من الفلاحين وعمال الوظيف العمومي والمؤسسات العمومية ما دامت شروط نمو القيمة المضافة الحقيقية وليس النمو الريعي لم تجتمع، ليس من شأنه إخراجهم من دائرة الفقر البشري ولو أخرجهم من الفقر المطلق، فوحدها القطاعات التي تولد قيمة مضافة هي التي توزع أجور جيدة. فالرهان هو الإنتاجية والعمل والنمو، وتقليص الفروقات لتحقيق عدالة أكبر في توزيع المداخل بين مختلف طبقات المجتمع من مهمة الدولة عبر نظامها الضريبي والنفقة العامة. وليس استخدام التحويلات كأداة لضخ الأموال العامة

للقضاء على الفقر الذي عجز النمو في المداخل عن التأثير عليه. فالفقر الحاد ليس له وزن كبير في ظاهرة الفقر في الجزائر وعتبة ١ دولار يوميا لا تتوافق مع خصائص اقتصادنا حيث لا يشكل الفقر المطلق الصفة السائدة مع الإعتراف بوجود بؤر للفقر لا يجب إغفالها. فالمؤشرات الكلية شاهدة على تحسن استهلاك العائلات بفضل تدخل الدولة عبر السياسات العمومية، غير أن هذا لا يخفي الفروقات التي تظهر على المستوى الجهوي وعلى مستوى الفئات المهنية كذلك، والتي تدخل الدولة للحد منها أكثر من ضروري.

إن الدراسة التحليلية لمثلث (P.C.I) في الجزائر مكنت من الوقوف على أن النمو الإقتصادي في الجزائر سمح بتحسين مداخل كل فئات المجتمع ولكن ليس بنفس المقدار بالرغم من كونه نمو ريعيا، فقطاعات BTP والخدمات وحتى القطاع الفلاحي ينمو بالنفقة العامة أي عبر دعم الدولة للفلاحين، المساعدة على إنشاء مؤسسات خدمية وتنامي قطاع تجاري استيرادي يصعب على الدولة التحكم فيه أكثر فأكثر، بالإضافة إلى مشاريع عمومية في الهياكل القاعدية وقطاعات البناء فهي برامج للإنعاش الإقتصادي عبر الهياكل القاعدية وفقا لمقاربة رأس المال العمومي في نظريات النمو الداخلي في ظل غياب تكاملية مع رأس المال الخاص، بالإضافة إلى حجم معتبر من التحويلات، فهو إذن نمو ريعي نمى الفروقات في المداخل بين العمال في ظل غياب سياسة إعادة توزيع فاعلة تستهدف تخفيف هذه الهوة بين الإغنياء والفقراء، فكل جهود الدولة في هذا الصدد متركزة على الفقر النقدي ومن ثم البشري دون النظر إلى هذه الفروقات التي تولد فقرا أجريا.

الهوامش:

١. نور الدين هرمز، النمو و العمالة و الفقر في البلدان النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، سوريا، المجلد ٢٩، العدد ١، ٢٠٠٧.
٢. Abderahmane Mebtoul, Bilan des politiques économiques de ١٩٦٣-٢٠١٠, développement économique de l'Algérie, expériences et perspectives, ouvrage collectif sous la direction de Taieb Hafsi (édition Casbah, Alger, ٢٠١١).
٣. Article N°١٤ de l'ordonnance N°٩٦-١٨ du ٠٦ juillet ١٩٩٦ modifiant et complétant la loi N°٨٣-١٢ du juillet ١٩٨٣ relative à la retraite
٤. CNES, état économique et sociale de la nation ٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧, Novembre ٢٠٠٨.
٥. CNES, rapport national sur le développement humain, Algérie ٢٠٠٦.
٦. CNES, rapport National sur le développement humain ٢٠٠٧.
٧. CNES, rapport national sur le développement humain, Algérie ٢٠٠٨.
٨. El Hadi Makboul, pour une approche dynamique et durable de la lutte contre les phénomènes de pauvreté et d'exclusion, la revue du CENEAP, la pauvreté en Algérie : évolution et tendances, N°٢٢, ٢٠٠١.
٩. El Hadi Makboul, Niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie (LSMS ٢٠٠٥), la revue du CENEAP, N°٤١, ٢٠٠٩.
١٠. François Bourguignon, la croissance et son impact sur la pauvreté et les inégalités, dossier du revue "Afrique contemporaine", automne ٢٠٠٤.
١١. Khaled Saadaoui, Mokhtar Maazouz, « au-delà de la lutte contre la pauvreté, un projet de développement humain » revue des recherches économiques et managériales,

في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

- université des sciences économiques et commerciales et sciences de gestion, université Mohamed Khider –Biskra, N°٥, juin ٢٠٠٩.
١٢. Lionel Stoleru, vaincre la pauvreté dans les pays riches (édition flammarion, paris, ١٩٧٢).
١٣. Maria Donnat, fond pour la réalisation des OMD, Algérie : évaluation à mi-parcours « l'égalité entre les genres et l'autonomisation des femmes en Algérie, New York, février ٢٠١٢.
١٤. Ministère de l'agriculture et du développement rurale, Institut national de la vulgarisation agricole, session de formation de l'encadrement féminin du secteur de l'agriculture, "le renouveau de l'économie agricole et rurale: stratégies, principes et outils, CD-ROM, ٢٨ février ٢٠٠٩.
١٥. Ministère de l'emploi, de l'emploi et de la sécurité Sociale.
١٦. Orazio Attamasi, Chiaraa Binelli, Inégalités, croissance et politiques redistributives, dossier de revue Afrique contemporaine, automne ٢٠٠٤.
١٧. Patricia Crifo-Tillet, l'analyse de l'innovation dans les modèles de croissance endogène, revue défense nationale, volume XIV٢, ١٩٩٩, paris.
١٨. Samuel Fabon, Croissance économique, Pauvreté et Inégalités au Cameroun, Revue d'économie du Développement N°١, Mars ٢٠٠٥.
١٩. Sofi Imane, Impact des dépenses publiques sur la pauvreté en Algérie, mémoire de magistère en sciences économiques, université AbouBekr Belkaid de Tlemcen, ٢٠١٠-٢٠١١.
٢٠. www.ceneap.com.dz, consulté le ١٨-٠٢-٢٠١٤.

دراسة تحليلية للمثلث: فقر - نمو اقتصادي - فروقات (P.C.I)

في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

• LSMS: Living Standard Measurement Survey.

• مؤشر الفقر البشري IPH اقترحه برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD، يحتوي على ٤ معاملات: احتمال عند الولادة عدم بلوغ سن ٤٠ سنة، معدل الأمية للأشخاص أكبر من ١٥ سنة، حصة السكان المحرومين من الماء الشروب، حصة الأطفال الذين يعانون من نقص في التغذية.

• في البرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (٢٠٠٥-٢٠٠٩) تم تخصيص ١٥٥ مليار دج لتحسين ظروف معيشة السكان، ٨٠ مليار دج للحماية الاجتماعية والموارد البشرية من ما مجموعه ٤٨٠ مليار دج كخلاف مالي رصد لهذا البرنامج الخماسي. ٢٢% من تكاليف البرامج الإضافية التي تخص ٣٥ ولاية (٢٠٠٣-٢٠٠٤) تتعلق بالتنمية البشرية و ٥٩% منها للسكن، وفي ٢٠٠٣ تم رصد ٧,٢ مليار دج لترقية التشغيل ومحاربة الفقر، ١٧٠,٢ مليار دج للتدخل الاجتماعي للدولة، و ١,٦ مليار دج كإجراءات تضامنية.

• من احتساب الباحثة اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات.